برنامج الأغذية العالمي
WFP
wfp.org/ar

مذكرة إعلامية عن المسائل المتصلة بالموارد الأساسية

حلقة دراسية بشأن إدارة الموارد

29 يناير/كانون الثاني 2014

الغرض

الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو تقديم معلومات إضافية عن موضوع الموارد الأساسية في سياق الاستعراض الجاري لأسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة. وتُناقَش أيضا بإيجاز المسائل الأخرى المتصلة باستجابة برنامج الأغذية العالمي للتكليفات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل).

ماذا تعني 'الموارد الأساسية'؟

1- درجت الوكالات المتخصصة في بعض الحالات على الإشارة إلى المساهمات المقدّرة بعبارة 'الموارد الأساسية'.[1] على أن 'الموارد الأساسية' (أو ما يُشار إليه في بعض الحالات بعبارة 'الموارد العادية') في عدد من صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة يمثل تصنيفا محدَّدا للأموال الطوعية التي تشكّل جزءا من نموذج تمويل الأنشطة الأساسية. وفي سياق الاستعراض الحالي لأسلوب تحديد معدّل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج** فإن هذا الاستخدام الأخير للمصطلح هو الأوثق صلة بالموضوع.

2- ويوجد لدى معظم الصناديق والبرامج نموذج مالي يقسّم الأموال إلى موارد 'أساسية' وموارد 'غير أساسية'. وبالرغم من عدم وجود تعريف شامل لعبارة 'الموارد الأساسية' فإن هذه الموارد هي أموال يمكن استخدامها سواء لدعم البرامج على المستوى القطري أو لتغطية التكاليف 'غير البرنامجية'، من قبيل المصروفات الإدارية والاستثمارات المؤسسية. وتُقرّب الموارد الأساسية المطلوبة (سواء التكاليف البرنامجية أو غير البرنامجية، بما فيها الإدارة) وتُقتَرح في وثيقة ميزانية تُعرَض على الهيئات الرئاسية للموافقة عليها.[2] وهذه الموارد الأساسية غير مقيّدة بطبيعتها وتتيح للوكالات قدرا كبيرا من المرونة في تخصيصها، إذ يمكن أن تكون 'مدمجة' حسب اللزوم بين التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية.

---

[1] يمكن لكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، داخل منظومة الأمم المتحدة، أن تطالب بسداد المساهمات المقررة على أساس مشاركة الدول الأعضاء في الهيئات الرئاسية.

[2] من ذلك مثلا أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) كانت تعتزم في خطتها المتكاملة بشأن الموارد للفترة 2014-2017 تلقّي 633 5 مليون دولار أمريكي في شكل موارد عادية، و648 10 مليون دولار أمريكي في شكل موارد غير أساسية. وبالتالي فقد بلغت مواردها الأساسية 34 في المائة تقريبا من مجموع الموارد المقدّمة من المانحين البالغة 281 16 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1، الميزانية المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة 2014-2017، المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2-6 سبتمبر/أيلول 2013؛ الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.4.

3- وفي المقابل فإن الموارد غير الأساسية هي الموارد التي توجَّه أو تخصّص لغرض محدّد وتكمِّل الموارد الأساسية. ويُطَبّق عموما على تلك الأموال هيكل لمعدل استرداد التكاليف كي يعوِّض (على الأقل جزئيا) التكاليف الإدارية المتصلة بالمشروعات الجاري دعمها. وجدير بالإشارة أن الموارد الأساسية وغير الأساسية في الصناديق والبرامج تموّل طوعا من المانحين.

هل لدى البرنامج موارد أساسية؟

4- يقسِّم نموذج التمويل في **البرنامج** المساهمات إلى مساهمات متعددة الأطراف[3] ومساهمات موجّهة متعددة الأطراف[4] وفي حين أن المساهمات المتعدّدة الأطراف تكون مرنة فإن الفارق الجوهري الذي يميّزها هو عدم إمكانية دمجها مع الأموال المرصودة للنفقات المتصلة بدعم البرامج والإدارة. ومن هذه الزاوية، لا ترى الأمانة أن **البرنامج** لديه موارد أساسية.

5- ويُطبِّق **البرنامج** معدلا ثابتا لتكاليف الدعم غير المباشرة على المساهمات المتعددة الأطراف والمساهمات الموجّهة المتعددة الأطراف التي يمكن استخدامها بعد ذلك لتغطية تكاليف دعم البرامج والإدارة. وبعبارة أخرى، لا يمكن استخدام أكثر من 7 في المائة من الأموال المتعددة الأطراف لأغراض تغطية نفقات دعم البرامج والإدارة.

لماذا تُناقَش الموارد الأساسية في هذا الاستعراض؟

6- يجب على **البرنامج**، باعتباره منظمة مموّلة بمساهمات طوعية، أن يكيف تكاليفه العامة سنويا بالتناسب مع الموارد المتوقّعة والمساهمات. ويكمن التحدي الرئيسي في أن هذا النموذج يحول دون سهولة موازنة النفقات مع المستويات التشغيلية المتغيّرة. وأنشئ حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2003 استجابة لهذا القيد. ويسمح هذا الحساب بتكوين احتياطي من الأموال التي يمكن استخدامها لتخفيف أثر الصدمات المالية التي يمكن أن تفضي إلى عجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة. ومن المهم تقييم ما إذا كان نموذج التمويل المتبع حاليا في **البرنامج** يحقّق أكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة لمعالجة التقلّبات التشغيلية التي تواجهها المنظمة، وما إذا كان الأخذ بنموذج الموارد الأساسية سيزيد من الاستقرار.

7- ومن المهم النظر في مسألة الموارد الأساسية في سياق استجابة **البرنامج** للاستعراض الشامل الذي يدعو الصناديق والبرامج إلى تحديد سُبل زيادة إمكانية التنبؤ، والتنسيق، وإمكانية المقارنة (الفقرات 24 و28 و31 و39 و40 و53 من الملحق الأول). كما يطلب الاستعراض الشامل تحديدا من الصناديق والبرامج وضع مبادئ بشأن 'المستوى اللازم توفره من الموارد

---

(3) تُعرّف المساهمات المتعدّدة الأطراف بأنها 'المساهمات التي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتحديد البرنامج القطري أو نشاط البرنامج الذي سيستفيد منها وكيفية استخدامها، أو المساهمات المقدّمة استجابة لنداء من **البرنامج** لعمليات محدّدة. وفي هذه الحالات تعتبر الجهة المانحة التقارير المقدّمة إلى المجلس كافية لتلبية متطلباتها'. النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي، إصدار عام 2008.

(4) تعرّف المساهمات الموجّهة المتعددة الأطراف بأنها 'المساهمات التي تطلب الجهة المانحة من **البرنامج** توجيهها إلى نشاط واحد أو أنشطة معيّنة يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، وإلى برنامج قطري بعينه أو إلى برامج قطرية معيّنة. ولا يدخل في هذه المساهمات ما يقدّم لعملية طوارئ محدّدة استجابة لنداء من **البرنامج**'. نفس المرجع السابق.

ووصلت المساهمات المتعددة الأطراف المقدمة إلى **البرنامج** في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 إلى 370 مليون دولار أمريكي تقريبا.

للأنشطة الأساسية' وتحديد نهج منسّق لتصنيف التكاليف. ويمس الامتثال لهذا التكليف بالضرورة نموذج التمويل في **البرنامج** ويتطلّب تفكيرا من الأمانة والمجلس التنفيذي على السواء.

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

8- يوجِّه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (2013-2017) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول أعمال التنمية في منظومة الأمم المتحدة ويقتضي من الصناديق والبرامج أداء تكليفات متعددة لزيادة التنسيق، وإمكانية المقارنة، وإمكانية التنبؤ. وهذا القرار مُلزِم للصناديق والبرامج، بما فيها برنامج الأغذية العالمي. ويدعو الاستعراض الشامل إلى تحقيق عدد من النتائج المرتبطة ارتباطا مباشرا بمسائل الموارد الأساسية، مثل زيادة التمويل عموما (وبخاصة الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية)، وتحسين نوعية الموارد وإمكانية التنبؤ بها، وضمان استرداد التكاليف بالكامل.

9- واعتمد الاستعراض الشامل الكثير من التكليفات المتصلة بالمسائل المالية نتيجة لمناقشات موسعة حول حالة الموارد الأساسية، والاختلال المتزايد بين المساهمات غير المخصصة (الأساسية) والمساهمات المخصصة (غير الأساسية). وثار قلق حول ما إذا كان هذا الاتجاه سيقوّض جداول أعمال وضع البرامج القطرية. وإضافة إلى ذلك فقد وُجِّهت الأضواء إلى المسائل المتصلة بالسياسات وأُطُر استرداد التكاليف.

المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية

10- الغرض من تحديد 'المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية' هو تعزيز التمويل عموما الذي يتخذ شكل نموذج للموارد الأساسية، ويقتضي ذلك استجابة من كل الصناديق والبرامج.[5] ويمسّ هذا المفهوم مسألة الموارد الأساسية، ويتعذّر في ظل نموذج التمويل المتميز الذي يتبعه **البرنامج** الامتثال للاقتراحات المحدّدة المعروضة بشأن الطريقة التي يمكن بها تحديد المستوى اللازم توفره من موارده الأساسية (الفقرتان 38 و39 من الملحق الأول).

11- واستجابة للاستعراض الشامل، وضعت الصناديق والبرامج وثيقة مفاهيم عن 'مبادئ المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية' للاسترشاد بها في بلورة المفهوم. وبينما شارك **البرنامج** في صياغة هذه المبادئ فإن نموذج عمله المتميّز يجعل إجراء مقارنات مباشرة مسألة صعبة. وبالتالي فإن الأمانة لا تزال ترى حتى الآن أن الفرق في نموذج التمويل المعمول به في **البرنامج** يحول دون القيام بعملية لتطبيق 'المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية'. ويمكن لموقف المجلس التنفيذي حيال إمكانية تطبيق الموارد الأساسية أن يسمح للأمانة بتحديد انخراطها مع الصناديق والبرامج الأخرى.

---

[5] ظهر مفهوم المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية لأول مرة في المناقشات التي دارت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 حول ضمان توفير التمويل الكافي وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ويعرّف قرار الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة (2010) [A/RES/64/289*] المستوى اللازم توفّره من التمويل الأساسي بأنه "مستوى الموارد المتاحة بالقدر الكافي لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتحقيق النتائج المتوقّعة في الخطط الاستراتيجية، بما يشمل التكاليف التنظيمية والإدارية والبرنامجية". وظهر هذا المفهوم والحاجة إلى تعريفه استجابة للاختلال المتزايد في الكثير من الوكالات بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة. ويرى بعض الكيانات أن زيادة تخصيص التمويل يقوّض جداول أعمال تنمية البرامج القطرية وكذلك الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج.

تنسيق تصنيف التكاليف واستردادها بالكامل

12- رحّب الاستعراض بالعمل الجاري في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على صعيد تنسيق تصنيفات التكاليف (الفقرات من 45 إلى 47 من الملحق الأول). وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج اعتماد إطار لاسترداد التكاليف بحلول عام 2013، على أن يتم تنفيذه بشكل كامل في عام 2014. وينبع هذا التكليف من الاعتراف بأن المبدأ التوجيهي الذي ينظّم تمويل التكاليف غير البرنامجية ينبغي أن يستند إلى استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية وغير الأساسية (الفقرة 48 من الملحق الأول). ويحدّد تكليف الاستعراض الشامل (الفقرة 53 من الملحق الأول) مؤشرات متعددة ينبغي الأخذ بها في إطار استرداد التكاليف المذكور، بما في ذلك ما يلي:

- استرداد التكاليف بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محدّدة
- الأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية
- توفير الحوافز بما يشمل إرساء معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف
- المساءلة عن مختلف أحجام الأموال وطبيعتها لزيادة تمويل الأنشطة الأساسية
- زيادة إمكانية التنبؤ والاستعانة بالمساهمات المرنة المخصصة لأنشطة محدّدة وتخصيصها لأنشطة أعم بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية

ويستند جانب كبير من الإطار إلى نموذج موارد الأنشطة الأساسية الذي يطبّق حاليا في **البرنامج**. على أن الاستعراض الحالي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة لن يتناول العديد من المؤشرات المذكورة أعلاه، مع إيلاء المراعاة الواجبة لتوجيهات المجلس التنفيذي.

13- ويؤدي اختلاف نموذج التمويل المتبع في **البرنامج** إلى صعوبة كبيرة في الانخراط في المبادرات المشتركة بين الوكالات بشأن تحديد نهج منسق لتصنيف التكاليف والتي توجّه منهجية استرداد التكاليف في الصناديق والبرامج الأخرى. وبالرغم من أن **البرنامج** سيشارك في الفريق العامل المعني بالتصنيفات الموحّدة للتكاليف التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى فإن نموذج معدّل استرداد التكاليف الذي اتفقت عليه الصناديق والبرامج الأخرى يستند إلى نموذج قائم على التمويل الأساسي/غير الأساسي. وهذه الكيانات، نظرا لمواردها الأساسية، لا تطبّق استرداد التكاليف إلاّ على أقسام فرعية معيّنة من الأموال غير الأساسية. ولا يطبّق **البرنامج** في المقابل نظام التصنيف المذكور، وهو ما يجعل الوفاء بهذا التكليف المحدّد من الاستعراض الشامل مسألة محفوفة بتحدّيات كبيرة. ومن المرجّح أن يؤدّي هذا الاختلاف إلى إيجاد صعوبات في التوصُّل إلى توافق عام في الآراء بين الوكالات حول تحديد تصنيفات موحّدة للتكاليف وإلى وضع **البرنامج** في موقف صعب.

تمويل الخطط الاستراتيجية

14-أخيرا طلب الاستعراض الشامل من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج إجراء حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المخصصة لأنشطة غير أساسية والحدّ من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم، مما يوسّع قاعدة الجهة المانحة ويعزّز كفاءة تدفّقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها (الفقرة 46 من الملحق الأول).

15-وبالنظر إلى أن كل موارد **البرنامج** تقريبا تندرج تحت تعريف الموارد 'غير الأساسية' فإن التكليف المحدّد من الاستعراض الشامل يرتبط بها ارتباطا مباشرا.

<u>مسألة تحتاج إلى توجيه من المجلس التنفيذي</u>

16-في سياق المضي قُدما، تطلب الأمانة توجيهات المجلس التنفيذي بشأن المعايير التي ينبغي أن يشملها استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة وكذلك كيفية معالجة المواضيع الأخرى المتصلة بالنموذج المالي ومعدّل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**.

17-ويوجد لدى عدد من الصناديق والبرامج نموذج تمويلي يستند إلى الموارد الأساسية. وهذه الموارد هي أموال طوعية يمكن استخدامها في العمليات التي تنفّذ على المستوى القطري، وكذلك المصروفات الإدارية. ولا يوجد نموذج لاسترداد التكاليف على هذا النحو في **البرنامج** الذي لا تزال مساهماته المتعددة الأطراف تشكّل نسبة صغيرة نسبيا من الأموال الإجمالية ولا يمكن دمجها في الأموال المرصودة لميزانية دعم البرامج والإدارة.

18-وفي سياق الوثيقة الحالية، تتطلّع الأمانة إلى رأي المجلس التنفيذي بشأن ما إذا كان ينبغي على **البرنامج** استكشاف خيارات الأخذ بنموذج تمويلي يشمل موارد الأنشطة الأساسية.

19-وانطلاقا من توجيهات المجلس التنفيذي بشأن ما سبقت الإشارة إليه، ستمضي الأمانة في معالجة عددٍ من التكليفات الرئيسية التي حدّدها الاستعراض الشامل، وبخاصة المستوى اللازم توفّره من الموارد الأساسية، وتنسيق تصنيف التكاليف، وتنسيق معدّلات استرداد التكاليف.

الملحق الأول: نص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

ألف - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

24 -*تؤكد* ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية كافيا كما ونوعا وأن يكون أكثر فعالية وكفاءة ويمكن التنبؤ به على نحو أفضل؛

25 -*تشدد* على أن زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم في هذا الصدد بالترابط الوثيق بين زيادة فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته واتساقه وتحقيق نتائج عملية في مجال مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة عن طريق الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية وتوفير الموارد عموما لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

26 -*تؤكد* أن الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، نظرا لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتلاحظ مع القلق، في هذا الصدد، تدني نسبة المساهمات المخصصة للأنشطة الأساسية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في السنوات الأخيرة، وتسلم بضرورة أن تتصدى المنظمات على الدوام لاختلال التوازن بين الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة؛

27 -*تلاحظ* أن الموارد المخصصة لأنشطة محددة تمثل إسهاما كبيرا في قاعدة الموارد العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تكمل الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يسهم بالتالي في زيادة مجموع الموارد، وتلاحظ في الوقت نفسه ضرورة أن يسهل الاستعانة بالموارد المخصصة لأنشطة محددة على نحو أفضل وأن تكون أكثر اتساقا مع الخطط الاستراتيجية والأولويات الوطنية، وتسلم بأن الموارد المخصصة لأنشطة محددة لا تشكل بديلا عن الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية؛

28 -*تسلم* بأن الموارد المخصصة لأنشطة محددة، وبخاصة التمويل المخصص المقيد مثل التمويل المقدم من جهة مانحة واحدة لمشروع محدد، تطرح تحديات حيث إنها قد تزيد تكاليف المعاملات وتؤدي إلى التجزؤ والتنافس والتداخل بين الكيانات وتثبط الجهود الرامية إلى التركيز على مجالات معينة وتحديد الموقف الاستراتيجي والتماسك على صعيد الأمم المتحدة، وقد تخل أيضا بالأولويات البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية؛

29 -*تسلم أيضا* بالاتجاهات الإيجابية عموما لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من 1995 إلى 2010، وتلاحظ مع القلق تدني المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2011 واختلال التوازن بين الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة؛

30 -*تنوه* بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لزيادة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك التزامات بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2015 وهدف تخصيص 0.15 في المائة إلى 0.20 في المائة لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها، على القيام بذلك؛

31 -*تؤكد* أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج في عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وفي الأعمال التي يتم إنجازها على الصعيد الوطني وتقديم تقارير أكثر اتساقا وتركيزا على النتائج عن عمل تلك الصناديق والبرامج والوكالات، من أجل زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية كما ونوعا؛

32 -*تشجع* صناديق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه ووكالاته المتخصصة على تكثيف التعاون فيما بينها من أجل الاستفادة على نحو أكثر فعالية من الموارد المتاحة لها لتحقيق التنمية ومن الخبرات المتوفرة لها وتكثيف الإجراءات من أجل تعزيز القدرات الوطنية وفقا للأولويات الوطنية وخطط التنمية؛

باء - زيادة التمويل عموما، وبخاصة الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية

33 -*تحث* البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها الاستمرار في تقديم التبرعات لميزانيات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وبخاصة صناديقه وبرامجه ووكالاته المتخصصة، وزيادة هذه التبرعات بشكل كبير بما يتماشى مع قدراتها، والمساهمة على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها، على القيام بذلك؛

34 -*تؤكد* ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية متسقا مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وولاياتها وأطرها المتعلقة بالموارد وأولوياتها، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة مواصلة تعزيز تحقيق النتائج والأطر القائمة على النتائج للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين نوعية التقارير التي تقدمها عن النواتج والأعمال المنجزة على الصعيد الوطني؛

35 -*تطلب* إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توافي مجالس إدارتها في الدورة العادية الأولى لعام 2014 بمعلومات عما اتخذته من تدابير عملية للتشديد على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة عدد البلدان والجهات الشريكة التي تقدم مساهمات مالية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقليص اعتماد الجهاز على عدد محدود من الجهات المانحة وعن التقدم المحرز في زيادة قاعدة الجهات المانحة، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

36 -*تشجع* صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعريف الجمهور على نحو أفضل بالولايات التي تضطلع بها وبالنتائج التي تحققها في مجال التنمية، وتسلم في الوقت نفسه بالإسهام القيم للحكومات التي تقدم مساهمات كبيرة للأنشطة الأساسية للميزانيات العادية لتلك المؤسسات، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى توفير معلومات عن الجهود المبذولة لتعريف الجمهور بأنشطتها في التقارير التي تقدمها سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من عام 2013؛

37 -*تشجع* صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على مواصلة التعاون بهمة مع مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات بهدف تنويع المصادر التي يمكن أن تقدم الموارد المالية اللازمة لأنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، ولا سيما مصادر تمويل أنشطتها الأساسية، بما يتسق مع المبادئ الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي ظل الاحترام التام للأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛

38 -*تعرب عن القلق* لعدم إحراز مجالس الإدارة تقدما في تطوير مفهوم "المستوى اللازم توفره" من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والأخذ به؛

39 -*تكرر تأكيد* الأثر الإيجابي الذي قد يحدثه تحديد المستوى اللازم توفره من تمويل للأنشطة الأساسية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وتطلب إلى الصناديق والبرامج تعريف المبادئ المشتركة لمفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية الذي قد يشمل مستوى الموارد المتاحة بقدر كاف لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتحقيق النتائج المتوقعة في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتنظيمية والبرنامجية، وتقديم مقترحات محددة إلى مجالس إدارتها بحلول نهاية عام 2013 بهدف اتخاذ قرار بشأنها في عام 2014؛

جيم - تحسين نوعية الموارد وإمكانية التنبؤ بها

40 -*تسلم* بضرورة أن تولي الدول الأعضاء وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أولوية لتخصيص الموارد للأنشطة الأساسية/العادية وتخصيص موارد لأنشطة محددة أكثر اتساقا مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها الأولويات الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومع الولايات المنوطة بها، يمكن التنبؤ والاستعانة بها على نحو أفضل لأغراض أعم؛

41 -*تشجع* مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على أن تكفل، حسب الاقتضاء، دمج جميع الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة المتاحة والمتوقع إتاحتها في إطار موحد للميزانية، استنادا إلى أولويات الخطة الاستراتيجية لكل منها؛

42 -*تطلب* أن تدمج بصورة منهجية جميع المساهمات المالية المتاحة والمتوقع إتاحتها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري في إطار موحد للميزانية لا يشكل قيدا قانونيا على سلطة إنفاق الموارد وأن يستخدم هذا الإطار لتعزيز نوعية تخطيط الموارد على نطاق المنظومة دعما لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتطلب أيضا إلى الصناديق والبرامج توفير المعلومات اللازمة عن المساهمات المقدمة إلى المنسقين المقيمين بعد الاتفاق مع البلدان المستفيدة من البرامج، وتشجع الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

43 -*تؤكد* ضرورة تفادي استخدام الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد المخصصة لأنشطة محددة/الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك استخدام الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية/العادية لتغطية التكاليف المتعلقة بإدارة ودعم الموارد المخصصة لأنشطة محددة/الخارجة عن الميزانية وأنشطتها البرنامجية؛

44 -*تشجع* الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مخصصة لأنشطة محددة على الحد من تكاليف المعاملات وتخصيص الموارد قدر الإمكان في بداية فترة التخطيط السنوي، وتشجع في الوقت ذاته على تمديد فترة تنفيذ الأنشطة المتصلة بالتنمية على مدى عدة سنوات وعلى تبسيط الاحتياجات المتعلقة بالإبلاغ والرصد والتقييم وتنسيقها وإيلاء الأولوية لآليات التمويل المجمعة والمواضيعية والمشتركة المطبقة على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؛

45 -*تنوه* بالعمل الذي يقوم به حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل اعتماد ميزانيات متكاملة خاصة لكل وكالة، بما في ذلك مواءمة تصنيف التكاليف، وتتطلع إلى إنجاز هذا العمل بما يسمح بمواءمة البرامج والموارد في الخطط الاستراتيجية القادمة على نحو أفضل؛

46 -*تطلب* في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة خلال عام 2014 بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المخصصة لأنشطة محددة والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم، مما يوسع قاعدة الجهات المانحة ويعزز كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛

دال ـ ضمان استرداد التكاليف بالكامل

47 -*ترحب* بقرارات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة بتنسيق نهج تصنيف التكاليف، وبخاصة فيما يتصل بتصنيف التكاليف المتعلقة بالأنشطة البرنامجية والأنشطة غير البرنامجية، وتحيط علما بالعمل الذي تضطلع به حاليا المنظمات الأربع في مجال وضع إطار للمفاهيم ومنهجية حسابية منسقين لحساب معدلات استرداد التكاليف، وتتطلع في هذا الصدد إلى إنجاز هذه المهمة في مطلع عام 2013؛

48 -*تعيد في هذا الصدد تأكيد* ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي، من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة المحددة؛

49 -*تسلم* بمبدأ استرداد التكاليف بالكامل؛

50 -*تسلم أيضا* بأن مؤسسات الأمم المتحدة لها نماذج عمل وولايات مختلفة وأن ذلك يدل ضمنا على اختلاف هياكل التمويل فيها؛

51 -*تلاحظ مع القلق* أن التكاليف غير البرنامجية المتصلة بالأنشطة البرنامجية غير الأساسية ما زالت تستهلك موارد من الموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية الأساسية؛

52 -*تحث* الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مخصصة لأنشطة محددة على خفض تكاليف المعاملات وتبسيط متطلبات الإبلاغ، حيثما أمكن ذلك؛

53 -*تطلب* إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها اعتماد أطر لاسترداد التكاليف بحلول عام 2013 على أن يتم تنفيذها بشكل كامل في عام 2014، استنادا إلى المبدأ التوجيهي الذي ينص على استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة، والأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية يتم في إطاره توفير الحوافز، بطرق منها إرساء معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف، مع مراعاة اختلاف حجم وطبيعة الأموال من أجل زيادة تمويل الأنشطة الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ والاستعانة بالمساهمات

المخصصة لأنشطة محددة وتخصيصها لأنشطة أعم، بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارة كل منها، وتشجع مجالس إدارة الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

54 -*تطلب* إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدرج المبالغ المقدر أن يتم استردادها في ميزانياتها وأن تبلغ، في سياق التقارير المالية التي تقدمها بانتظام، عن المبالغ التي تم فعليا استردادها من التكاليف، وتحث الوكالات المتخصصة على القيام بذلك؛

55 -*تطلب* إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في سياق تقريره السنوي عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك الخيارات المتاحة لآليات تقديم الحوافز على نطاق المنظومة من أجل زيادة الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية؛

56 -*تطلب* إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مواصلة خفض تكاليف الإدارة من أجل خفض معدل استرداد التكاليف اللازمة في إطار الميزانية الحالية إلى أدنى حد ممكن.